

إشكالية تقييم الأصول الثابتة غير المالية: التكلفة التاريخية أم القيمة العادلة ؟ - دراسة حالة -

The problematic of valuation non-financial fixed assets: historical cost or fair value ? -case study-

مباركي مروان* ، جامعة علي لونيبي البلدة 2 (الجزائر)، mebarki-mer@outlook.fr

العراي حمزة ، جامعة علي لونيبي البلدة 2 (الجزائر)، elorabihmz@yahoo.com

تاريخ الاستلام : 2023/02/27 ؛ تاريخ المراجعة : 2023/04/20 ؛ تاريخ القبول : 2023/06/20

ملخص : يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر استخدام كل من نموذج التكلفة التاريخية و القيمة العادلة في تقييم الأصول الثابتة غير المالية على فائدة المعلومات المالية، و توصلت الدراسة إلى أن بالرغم ما تمتاز به التكلفة التاريخية من مصداقية و موضوعية إلى أنها تفشل في العديد من الحالات في وصف القيمة الحقيقية لهذا النوع من الأصول خاصة في فترات التضخم. تحقق القيمة العادلة خصائص المعلومة المالية في مستوياتها الأولى و الثاني لأنها تعتمد في الأساس على مدخلات السوق، أما في مستواها الثالث فهي تعتمد على التقدير الذاتي ما يجعلها محل شك في مصداقيتها وموضوعيتها.

الكلمات المفتاحية: الأصول الثابتة غير المالية، المعايير الدولية للتقرير المالي، التكلفة التاريخية، القيمة العادلة.

تصنيف JEL : XNN ؛ XNN

Abstract: The aim of this research is study the effect of using both the historical cost model and the fair value in evaluating non-financial fixed assets on the usefulness of financial information, and the study concluded that despite the credibility and objectivity of historical cost, it fails in many cases to describe The real value of this type of assets, especially in periods of inflation, the fair value achieves the characteristics of the financial information in its first and second levels because it depends mainly on market, while in its third level it depends on self-assessment, which makes it questionable about its credibility.

Keywords: Non-financial fixed assets, IAS/ IFRS, Historical cost, Fair value.

Jel Classification Codes : XNN ; XNN

I. تمهيد :

شهدت مهنة المحاسبة عملية تقارب وتنسيق غير مسبوق في جميع أنحاء العالم، ما سمح بتقليل الاختلافات في الممارسات المحاسبية بين الأنظمة المحاسبية المختلفة و زيادة إمكانية مقارنة البيانات المالية بين الشركات بغض النظر عن منشأها و مكان تواجدها، لكن بالرغم من الجهود المبذولة بقيت العديد من القضايا والممارسات المحاسبية محل اختلاف، و من أكثر هذه القضايا إثارة للجدل بين واضعي المعايير و الأكاديميين على حد سواء نجد مشكلة تقييم الأصول الثابتة غير المالية بحيث هل يجب تقييمها بالتكلفة التاريخية أم بالقيمة العادلة، نجد أن هناك العديد من النماذج مثل النموذج الأمريكي USGAAP يسمح بتطبيق فقط نموذج التكلفة على هذا النوع من الأصول ولا يمكن

* مباركي مروان، مخبر المقابلة تسيير الموارد البشرية والتنمية المستدامة mebarki-mer@outlook.fr

لأي منشأة تحت أي ظرف كان القيام بإعادة تقييم هذا النوع من الأصول بالقيمة العادلة، من جهة أخرى تسمح المعايير الدولية للتقرير المالي بإعادة تقييم الأصول غير المالية بعد الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة.

يشكك مؤيدي التكلفة التاريخية في موضوعية ومصداقية المعلومات المنتجة وفقا للقيمة العادلة وهذا لأنها تعتمد في الغالب على التقدير الذاتي، وغالبا ما تستخدم للتلاعب بالمعلومات من خلال إخفاء أو إظهار جوانب محددة من التقارير المالية، ويجادل أصحاب القيمة العادلة بأنها تنتج بيانات مالية أكثر فائدة وملاءمة وتوفر لمستخدمي المعلومات المالية تمثيلا أكثر واقعية للشركة على عكس التكلفة التاريخية التي تفشل في العديد من الأحيان من تبيان حقيقة الوضعية المالية للمنشأة خاصة في فترات التضخم.

ومن خلال ما سبق تبرز الإشكالية الرئيسية لهذه الورقة البحثية كالتالي: ما هو النموذج الأمثل لتقييم الأصول الثابتة غير المالية التكلفة التاريخية أم القيمة العادلة؟

وتحت هذه الإشكالية تطرح الأسئلة الفرعية كما يلي:

- هل الاكتفاء بتطبيق نموذج التكلفة التاريخية فقط في تقييم الأصول الثابتة غير المالية يوفر معلومات مالية ملائمة وموثوقة لمستخدمي المعلومات؟
- ما مدى قابلية تطبيق نموذج القيمة العادلة على هذا النوع من الأصول، وهل توفر المعايير الدولية للتقرير المالي مفاهيم وارشادات كافية لتطبيق القيمة العادلة على الأصول الثابتة غير المالية مما يسمح بإنتاج معلومات مالية مفيدة وملائمة لأصحاب القرار؟
- هل يمكن تطبيق القيمة العادلة على هذا النوع من الأصول في الدول الناشئة؟

فرضيات البحث : تتمثل فرضيات البحث كالتالي:

- إن استخدام نموذج التكلفة التاريخية في تقييم الأصول الثابتة غير المالية لا يسمح بعرض الوضعية المالية الحقيقية للمنشأة وبالتالي لا يولد معلومات مالية مفيدة.
- يؤدي تطبيق نموذج القيمة العادلة بمفهومها حسب المعيار المحاسبي IFRS13 في تقييم الأصول الثابتة غير المالية إلى عرض أفضل للمركز المالي مما يزيد من فائدة المعلومات المالية.
- من الصعب تطبيق نموذج القيمة العادلة بمفهومها حسب المعيار المحاسبي IFRS13 في الاقتصاديات الناشئة مثل البيئة الجزائرية.

أهداف البحث : تتمثل أهداف البحث كما يلي:

- بيان أهمية الأصول الثابتة غير المالية بالنسبة للشركة و التقرير عنها؛
- المقارنة بين نماذج تقييم الأصول الثابتة غير المالية و إظهار أثر استخدام كل نموذج على فائدة المعلومات المالية؛
- التعرف على كيفية تطبيق القيمة العادلة حسب المعيار المحاسبي IFRS13 على هذا النوع من الأصول؛
- دراسة إمكانية تطبيق القيمة العادلة بمفهومها في المعيار المحاسبي IFRS13 على هذا النوع من الأصول في البيئة الجزائرية.

منهجية البحث: تم الاعتماد في هذه الدراسة في الجانب النظري على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض نماذج تقييم الأصول الثابتة غير المالية ومناقشة وتحليل مزايا وعيوب كل نموذج، و تم الاعتماد على منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي وهذا عبر عرض حالة واقعية لإعادة تقييم الأصول الثابتة غير المالية بالقيمة العادلة.

أهمية البحث: تعد الأصول الثابتة غير المالية من أهم بنود الميزانية وتحتل الجزء الأكبر من المركز المالي لغالبية المنشآت خاصة الصناعية منها الأمر الذي يجتهد الاهتمام المتزايد بالحاسبة عن هذه الأصول، حيث أن سوء عرضها يؤدي إلى إنتاج معلومات مالية غير مفيدة و تضلل مستخدمي المعلومات المالية، تكمن أهمية هذه الدراسة في البحث عن النموذج الأمثل لتقييم مثل هذا النوع من الأصول من خلال المقاضلة بين القيمة العادلة والتكلفة التاريخية وإبراز مواطن قوة وضعف كلا النموذجين، ودراسة امكانية تطبيق القيمة العادلة حسب المعيار المحاسبي IFRS13 في اقتصاديات الدول الناشئة مثل الجزائر في ظل التوجه المتزايد للمعايير الدولية للتقرير المالي نحو تطبيق شامل للقيمة العادلة على أغلب بنود الميزانية.

II. تقييم الأصول الثابتة غير المالية في إطار معايير التقرير المالي الدولية

يمثل قياس الأصول أحد المواضيع الأكثر أهمية وحساسية في الحاسبة، لأنه يمثل من ناحية أحد وظائف الحاسبة الأساسية ومن ناحية أخرى تتوقف عليها درجة صدق النتائج التي يتوصل إليها المحاسب في احتساب نتيجة الأعمال والمركز المالي، ولهذا سيتم تخصيص هذا المحور لدراسة قياس أحد أنواع الأصول و الذي يتمثل في الأصول الثابتة غير المالية.

II. 1 أساليب تقييم الأصول الثابتة غير المالية

أ) تعريف الأصول الثابتة غير المالية: تعرف الأصول الثابتة على أنها أصول محتفظ بها لغرض استخدامها في عمليات الإنتاج أو توريد البضائع والخدمات، أو تأجيرها للغير أو لأغراض إدارية ويتوقف استخدامها خلال أكثر من فترة (طارق عبد العال، 2009، صفحة 275)، وتتميز عن غيرها من الأصول الأخرى بأنها (دونالد و جيري ، 2014، صفحة 452):

- يتم اقتناؤها بغرض الاستخدام في النشاط وليس بغرض البيع، حيث لا تسجل ضمن الأصول الثابتة سوى الأصول التي تستخدم في النشاط المعتاد للمؤسسة؛
- أنها ذات طبيعة طويلة الأجل وتخضع عادة للاهلاك، حيث تدر خدمات على مدى عدد من السنوات، ويتم توزيع الاستثمارات في هذه الأصول على فترات مستقبلية عن طريق أعباء الاهلاك الدورية.

وتندرج ضمن الأصول الثابتة غير المالية كل من:

- الأصول الملموسة المعيار المحاسبي IAS16.
- الأصول غير الملموسة المعيار المحاسبي IAS38.
- العقارات الاستثمارية المعيار المحاسبي IAS40 .

يتم الاعتراف الأولي للأصول غير المالية بتكلفة الشراء مضافا إليها جميع التكاليف حتى يصبح جاهز للاستخدام، بتكلفة الإنتاج إذا تم إنشائه داخليا و بالقيمة العادلة إذا تم الحصول عليه مجانا، و قد حددت المعايير المذكورة سابقا كيفية قياس الأصول الثابتة غير المالية بعد الاعتراف المبدئي، حيث تسمح معايير التقرير المالي الدولية بنموذجين لحاسبة الأصول غير المالية وهما نموذج التكلفة و نموذج إعادة التقييم أو نموذج القيمة العادلة.

- نموذج التكلفة: بموجب هذا النموذج فإنه يسجل الأصل غير المالي بتكلفته مطروحا منها أي مجمع اهتلاك وأي مجمع خسائر قيمة.

- نموذج إعادة التقييم (القيمة العادلة): استخدم كل من المعيارين IAS16 و IAS38 مصطلح "نموذج إعادة التقييم" في حين استخدم المعيار المحاسبي IAS40 مصطلح "نموذج القيمة العادلة" بالرغم من اختلاف التسمية إلا أن المبدأ واحد و هو استخدام القيمة العادلة كأساس في قياس الأصل، وبموجب هذا النموذج يتم تسجيل الأصل غير المالي بمبلغ إعادة التقييم، وهو عبارة عن قيمة العادلة في تاريخ إعادة التقييم مطروحا منها أي مجمع استهلاك لاحق وأي مجمع خسائر هيوط لاحقة. (IAS 16، 2019) الفقرة (31).

ب) تطبيق نموذج إعادة التقييم (نموذج القيمة العادلة)

تحدد معايير المحاسبة الدولية مجموعة من الشروط لتطبيق نموذج إعادة التقييم كما يلي (IAS 16، 2019) الفقرات (34-38):

- يجب أن تتم إعادة تقييم على أساس منتظم بشكل كاف لضمان عدم اختلاف المبلغ المسجل (القيمة الدفترية الصافية) بصورة جوهرية عن القيمة العادلة.
- إذا أعيد تقييم الأصل فإنه يجب إعادة تقييم كامل الصنف الذي ينتمي له الأصل المعاد تقييمه، وذلك لتفادي اختيار المنشأة للأفضل، وهذا لتجنب تمكين المنشأة من الانتقائية في اختيار البنود التي ارتفعت قيمتها فقط بهدف تضخيم الأصول وتجميل قائمة المركز المالي.
- تتم عملية إعادة تقييم البنود سنويا في حالة وجود اختلاف جوهري أو كبير بين القيمة العادلة للأصل المعاد تقييمه وبين القيمة الدفترية المسجلة للأصل، أما إذا لم يكن هذا الاختلاف بين القيمتين جوهريا، فيتم إعادة التقييم كل ثلاث إلى خمس سنوات ويعتبر ذلك كافيا،

ت) المعالجة المحاسبية

بالنسبة لكل من الأصول الملموسة و غير الملموسة فإنه يثبت فارق إعادة التقييم الموجب ضمن الدخل الشامل الآخر ويجمع ضمن حقوق الملكية تحت عنوان "فائض إعادة التقييم"، وبالرغم من ذلك إنه تثبت الزيادة ضمن الربح أو الخسارة بالقدر الذي يعكس إعادة تقييم سابقة مثبتة ضمن الربح أو الخسارة للأصل نفسه، وإذا انخفض المبلغ الدفترى للأصل نتيجة لإعادة تقييمه فإن الفارق يثبت ضمن الربح أو الخسارة، وبالرغم من ذلك فإنه يجب أن يثبت ضمن حقوق الملكية أي رصيد دائن موجود في حساب فائض إعادة تقييم المتعلق بذلك الأصل (IAS 16، 2019) الفقرات (39-40).

يعتبر الدخل الشامل الآخر بند محاسبي يتضمن الإيرادات والمصاريف المكاسب والخسائر التي لم تتحقق بعد ويتم تجميع الدخل الشامل الآخر في الميزانية العمومية في بعض الحالات لتنبه مستخدمي المعلومات المالية الى احتمال تحقيق مكاسب أو خسائر في بيان الدخل في المستقبل.

أما بخصوص العقارات الاستثمارية يتم إثبات التغير في القيمة العادلة للعقار الاستثماري ضمن الربح أو الخسارة للفترة التي ينشأ فيها (IAS 40، 2019) الفقرة (35).

II. 2 القيمة العادلة كأساس لإعادة تقييم الأصول الغير مالية

أ) تعريف القيمة العادلة

إشكالية تقييم الأصول الثابتة غير المالية: التكلفة التاريخية أم القيمة العادلة ؟ - دراسة حالة -

ينص التعريف السابق للقيمة العادلة الوارد في العديد من معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS والمعتمد أيضا من قبل النظام المحاسبي المالي SCF على أنها " المبلغ الذي يمكن بموجبه تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة العادية." وقد تعرض هذا التعريف للعديد من الإنتقادات من أهمها:

- هل القيمة العادلة تمثل "سعر دخول" أم "سعر خروج" ؟
- من هم أطراف أصحاب الدراية والراغبون في التبادل ؟
- متى يحدث التبادل هل هو بتاريخ الإعتراف بالقيمة أو هو سابق أو لاحق ؟

نظرا لاتسام هذا التعريف بالغموض و التعقيد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في سنة 2011 بإصدار معيار خاص بالقيمة العادلة IFRS13 والذي دخل حيز التطبيق اعتبارا من جانفي 2013، حيث يطبق هذا المعيار عندما يتطلب أي معيار آخر قياس القيمة العادلة ويعرف المعيار IFRS13 القيمة العادلة على أنها " السعر الذي يتم استلامه لبيع أصل أو يتم دفعه لنقل التزام في معاملة تتم في ظروف اعتيادية منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس" وقد أوضح هذا التعريف ثلاثة أمور أساسية وهي:

- بقوله " السعر الذي يتم تسلمه لبيع أصل أو يتم دفع لتحويل التزام" يعني أن القيمة العادلة هي "سعر خروج" وليست "سعر دخول"؛
- خصص هذا التعريف البيئة التي تتم فيها المعاملة وأفهم على أن القيمة العادلة تستند إلى السوق بقوله " في معاملة وفي ظروف منتظمة بين مشاركين في السوق"؛
- حدد هذا التعريف الفترة التي يتم قياس فيها القيمة العادلة بقوله " في تاريخ القياس" (موسوي، 2016، صفحة 15).

ب) مستويات القيمة العادلة

تتطلب عملية قياس القيمة العادلة إستخدام إفتراضات وبيانات ومرجعيات والتي قام العيار IFRS13 بدمجها تحت مصطلح "المدخلات"، وقد أسس المعيار تسلسلا هرميا وفقا لموثوقية المدخلات المستخدمة عبر تحديد ثلاث مستويات للقيمة العادلة المقاسة كما هو موضح في الشكل التالي:

الجدول رقم 01: التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

مستوي الموثوقية في القيمة المنتجة	المدخلات المستخدمة	التسلسل الهرمي للقيمة العادلة
عالي	الأسعار المعلنة وغير المعدلة في الأسواق النشطة للأصول أو الالتزامات المطابقة في تاريخ القياس.	المستوى الأول
متوسط	الأسعار المعلنة للأصول أو الالتزامات المشابهة في الأسواق النشطة أو غير النشطة، أو المدخلات بخلاف الأسعار المعلنة التي يمكن رصدها للأصل.	المستوى الثاني
ضعيف	المدخلات التي لا يمكن رصدها للأصل.	المستوى الثالث

المصدر : Thomas Jeanjean, la Just valeur, encyclopédie de comptabilité et contrôle de gestion
el audit, Economica Edition, 2 Edition, p 1028

وللحصول على أفضل النتائج في قياس القيمة العادلة فإنه ينصح المعيار على أن تزيد أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة قدر الإمكان من استخدام المدخلات الملائمة التي يمكن رصدها في الأسواق وأن تقلل من المدخلات التي لا يمكن رصدها.

ت) مداخل قياس القيمة العادلة

يوفر المعيار ثلاث مداخل لقياس القيمة العادلة مما يسمح للمقيم اختيار المدخل الأمثل لقياس القيمة العادلة بما يتناسب مع خواص الأصل المراد تقييمه وتمثل المداخل فيما يلي (موسوي، 2016، صفحة 17) :

- **مدخل السوق**: هو أسلوب التقييم الذي يستخدم الأسعار والمعلومات الأخرى ذات الصلة الناتجة عن معاملات السوق المطابقة أو المشابهة للأصول والالتزامات موضوع التقييم.
- **مدخل الدخل**: يقوم هذا الأسلوب على خصم التدفقات النقدية المستقبلية التي يتوقع الحصول عليها من الأصل موضوع التقييم وحسب توقعات السوق.
- **مدخل التكلفة**: وهو أسلوب التقييم الذي يعكس القيمة المطلوبة حالياً لاستبدال سعة الخدمة للأصل ويشار إليها بتكلفة الاستبدال الحالية، يعكس منهج التكلفة المبلغ المطلوب حالياً لاستبدال الطاقة الخدمية لأصل ما ويشار إلى ذلك المبلغ عادة بتكلفة الاستبدال الحالية من منظور بائع مشارك في السوق، يستند السعر الذي يتم استلامه مقابل الأصل التي يتحملها مشارك في السوق لإقتناء أو انشاء أصل بديل بمنافع نظيرة، معدلاً تبعاً للتقدم، ويشمل التقدم التدهور المادي و الوظيفي (التكنولوجي) والتقدم الاقتصادي وهو أوسع من مفهومه من الاهتلاك وفي العديد من الأحيان تستخدم تكلفة الاستبدال الحالية لقياس القيمة العادلة للأصول الملموسة التي تستخدم مع أصول أخرى أو مع أصول والالتزامات أخرى (IFRS 13، 2019 الفقرة (ز) من الملحق).

ث) فرضية أعلى وأفضل استخدام

تعتبر فرضية أعلى وأفضل استخدام من المستجدات التي أتى بها المعيار IFRS13، ويطبق هذا المفهوم بالخصوص عند قياس الأصول غير المالية، وبموجب هذا المفهوم يتم تحديد القيمة العادلة على أساس السعر الذي يمكن نظرياً استخدام الأصل عنده في أعلى وأفضل استخدام، وهذا يعني أن قبل القيام بقياس القيمة العادلة لأي أصل غير مالي يجب طرح سؤالين أساسيين وهما:

- هل هناك أي استخدام آخر للأصل غير الذي تستخدمه المنشأة؟

- إذا كان هناك استخدام آخر للأصل، هل يمكن لهذا الاستخدام أن يعظم القيمة العادلة للأصل؟

مثال على ذلك " أرض تملكها المنشأة تستخدمها كموقف لركن الشاحنات ومع ذلك فإن المشتريين للأرض يهتمون بمستقبلها بالنسبة للتطور العمراني أو التجاري، وبالتالي تدخل هذه الافتراضات في تحديد سعرها في السوق ما قد يعظم من قيمتها العادلة أي أن استخدامها لبناء العمراني أو التجاري هو أعلى وأفضل استخدام على غرار الاستخدام الحالي للمنشأة، فالقيمة العادلة للأصل تحدد نسبة للاستخدام الآخر ". ويتم تحديد أقصى و أفضل استخدام من منظور المشاركين في السوق حتى لو كانت المنشأة تنوي استخدام آخر، بالرغم من ذلك فإنه يفترض أن استخدام المنشأة الحالي للأصل غير المالي هو أعلى وأفضل استخدام ما لم يشر السوق إلى عوامل أخرى و يخضع للقيود التالية:

- يمكننا من الناحية المادية: أي يأخذ في الحسبان الخصائص المادية الأصل التي يأخذها المشاركون في السوق في الحسبان عند تسعير الأصل مثل موقع أو حجم العقار.
- يكون جائزاً من الناحية النظامية: يأخذ في الحسبان أي قيود نظامية على استخدام الأصل والتي يأخذها المشاركون في السوق في الحسبان عند تسعير الأصل مثل لوائح تقسيم المناطق المطبقة على العقار.
- مجدياً من الناحية المالية: يأخذ في الحسبان ما إذا كان استخدام الأصل الممكن من الناحية المادية والنظامية يولد دخلاً أو تدفقات نقدية كافية (مع الأخذ في الحسبان تكاليف تحويل الأصل إلى ذلك الاستخدام) لإنتاج العائد الاستثماري الذي سيطلبه المشاركون في السوق من الاستثمار في ذلك الأصل الذي تم وضعه في ذلك الاستخدام (IFRS 13، 2019) الفقرات (27-30).

III. أثر استخدام التكلفة التاريخية والقيمة العادلة في تقييم الأصول غير المالية على جودة المعلومة المالية

ينص الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة أن هدف التقرير المالي ذو الغرض العام هو توفير معلومات مالية مفيدة عن المنشأة المعدة للتقرير للمستثمرين والمقرضين والدائنين الآخرين، الحاليين منهم والمحتملين في اتخاذ قرارات حول المنشأة، و تحدد الخصائص النوعية للمعلومات المالية أنواع المعلومات التي من المحتمل أن تكون أكثر فائدة في اتخاذ القرارات.

من الواضح أن استخدام طرق مختلفة لتقييم الأصول الثابتة غير المالية يوفر معلومات مختلفة، يتساءل المرء كيف تؤثر كل طريقة على فائدة المعلومات المالية، و تحت أي ظروف فإن المعلومات التي يقدمها كل نموذج تولد معلومات أكثر فائدة. هذا القسم مخصص للكشف عن مختلف الحجج الشائعة المتعلقة بهذا الموضوع ومناقشتها .

III.1 الخصائص النوعية الأساس

أ) الملاءمة

المعلومة المالية الملائمة هي التي تكون قادرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدمون، وتكون المعلومة المالية قادرة على إحداث فرق إذا كان لها قيمة تنبؤية أو تأكيدية أو كلاهما (الإطار المفاهيمي، 2019).

- القيمة التنبؤية: يكون للمعلومات المالية قيمة تنبؤية إذا كان من الممكن أن تستخدم كمدخلات في الإجراءات المستخدمة من قبل المستخدمين للتنبؤ بالنتائج المستقبلية (الإطار المفاهيمي، 2019)

يعتبر التنبؤ أداة هامة تساعد متخذي القرارات في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية أو التمويلية بشكل رشيد ومناسب فهو يتيح الفرصة للتعرف على الاحتياجات المالية المستقبلية، كما يتيح التعرف على ما سيكون عليه المركز المالي و ربحية المنشأة في المستقبل، إن عملية التنبؤ تعتمد بشكل أساسي على دقة المعلومات و مدى قدرتها على وصف الوضع الحالي للمؤسسة.

إن القيمة التنبؤية للقيم العادلة أكبر من القيمة التنبؤية للتكاليف التاريخية، تعكس القيم العادلة تقلبات السوق وبالتالي تتيح للمستخدمين قراءة وفهم الوضع الاقتصادي الحقيقي للمنشأة مما يسمح لهم بتحسين توقعاتهم حول ما سيكون عليه المركز المالي و ربحية المنشأة (Guni , 2017, p. 501)، على عكس التكاليف التاريخية التي تبقى قاصرة على وصف الوضع المالي الحالي، إن المستثمرون مهتمون بالقيمة وليس بالتكلفة، وبالتالي فإن القيم العادلة أكثر ملائمة للتنبؤ (Wang , 2012, p. 17).

- القيمة التأكيدية: يكون للمعلومات المالية قيمة تأكيدية، إذا كانت توفر تغذية عكسية عن (تؤكد، أو تغير) تقويمات سابقة، ترتبط القيمة التنبؤية والقيمة التأكيدية للمعلومات المالية ببعضها البعض، فالمعلومات التي يكون لها قيمة تنبؤية غالباً يكون لها قيمة تأكيدية

أيضا، فعلى سبيل المثال يمكن مقارنة معلومات الإيراد للسنة الحالية، التي يمكن أن تُستخدم على أنها أساس للتنبؤ بالإيرادات في السنوات المستقبلية، مع تنبؤات الإيراد للسنة الحالية التي تم إجراؤها في السنوات السابقة (الإطار المفاهيمي، 2019).

في لحظة شراء الأصول عادة ما يكون سعر التكلفة مطابق للقيمة العادلة، لكن مع مرور الوقت تتغير قيمتها العادلة وإذا تم الاعتراف بهذه التغيرات في البيانات المالية فإنها توفر معلومات مفيد للمستخدمين لأنها تسمح بتأكيد توقعاتهم السابقة بناء على الظروف الحالية على عكس التكلفة التاريخية التي تبقى ثابتة رغم التغيرات التي تطرأ على قيمتها الحقيقية (Herrmann, , Shahrokh , & Saudagaran, 2006, p. 49).

- **الأهمية النسبية:** تكون المعلومات ذات أهمية نسبية، إذا كان من الممكن أن يؤثر حذفها، أو سوء عرضها على القرارات التي يتخذها المستخدمون على أساس المعلومات المالية عن منشأة معدة للتقرير بعينها. بعبارة أخرى، تعد الأهمية النسبية جانباً محدداً من الملاءمة (الإطار المفاهيمي، 2019).

إن عدم الاعتراف بالتغيرات التي تطرأ على قيم الأصول الثابتة غير المالية قد يؤدي إلى إهمال معلومات ذات أهمية نسبية مما يؤثر على قرارا المستخدمين خاصة إذا كانت هذه التغيرات جوهرية من شأنها أن تؤثر على نوعية المعلومات المعروضة.

(ب) التعبير الصادق

تعتبر التقارير المالية عن الظواهر الاقتصادية بكلمات وأرقام وحتى تكون المعلومات المالية مفيدة يجب أن تعبر بصدق عن الظواهر التي تستهدف التعبير عنها، و لكي يكون التعبير صادقا بشكل كامل، يجب أن يكون للوصف ثلاث خصائص، حيث يجب أن يكون كاملاً ومحايلاً وخالياً من الخطأ (الإطار المفاهيمي، 2019).

- **الوصف الكامل:** يشمل الوصف الكامل عرض جميع المعلومات الضرورية للمستخدم ليفهم الظاهرة الموصوفة، بما في ذلك جميع التوصيفات والتوضيحات الضرورية، فعلى سبيل المثال، سيشمل الوصف الكامل لمجموعة من الأصول وصفاً لطبيعة الأصول في المجموعة، ووصفاً رقمياً لجميع الأصول في المجموعة، و توضيحا لما يعبر عنه الوصف الرقمي على سبيل المثال، التكلفة الأصلية، أو التكلفة المعدلة، أو القيمة العادلة (الإطار المفاهيمي، 2019).

من خلال مفهوم هذه الخاصية يتضح أنه عدم استخدام نموذج القيمة العادلة لا يحقق الوصف الكامل في المعلومات المالية، أي أن الاكتفاء بتقييم الأصول الثابتة غير المالية بالتكلفة التاريخية لا يسمح بوصف الظاهرة كاملة، و تعتبر البيانات المالية المعدة وفقا لهذا النموذج مجرد سجل تاريخي لا يعبر عن التغيرات التي حدثت في القيم .

- **الوصف المحايد:** يخلو الوصف المحايد من التحيز في اختيار المعلومات المالية أو عرضها، فالوصف المحايد لا يكون متحيزاً و ينطوي على محاباة، أو يكون مؤكداً، أو غير مؤكد، أو خلاف ذلك يشوبه تلاعب لزيادة احتمال تلقي المعلومات المالية (الإطار المفاهيمي، 2019).

جادل أنصار التكلفة التاريخية على أن أكبر ميزة للأرقام المستندة إلى التكلفة التاريخية هي موضوعيتها حيث أن المعلومة المالية المعدة وفقا لهذا النموذج لا تكون متحيزة نحو هدف معين مثل حث المستثمرين على الاستثمار في الأسهم، أو الدائنين لإقراض الأموال أو لأي هدف آخر، فالتكلفة التاريخية المعروضة مستمدة من أسعار المعاملات المبرمة فهي خالية من التلاعب ويمكن التحقق منها على عكس القيم العادلة والتي تخضع في الغالب للتقدير الشخصي وهذا راجع إلى غياب الأسواق النشطة للعديد من أنواع الأصول الثابتة غير المالية مثل الأصول غير الملموسة وبالتالي هي أكثر عرضة للاستغلال للتلاعب وغالبا ما تستخدم في إدارة الأرباح، لكن يجب التنويه على أنه هناك عدة حالات تستخدم فيها التكلفة التاريخية في إدارة الأرباح، مثل عدم القيام بإعادة تقييم التثبيتات لتجنب زيادة أقساط الاهتلاك التي تخفف من الأرباح أو اختبار توقيت التنازل عن التثبيتات لزيادة الأرباح في حالة زيادة قيمتها في السوق (Herrmann & Inoue,

(2003, pp. 93-94)، وعلى النقيض من ذلك يرى أصحاب القيمة العادلة أن أحد الدوافع الواضحة للأهمية استخدام القيمة العادلة هي قدرتها على تقليل حرية التلاعب بالقيم المحاسبية، فالقيم المستندة على السوق محايدة ولا يمكن التلاعب فيها (Wang , 2012, p. 17).

حدد المعيار المحاسبي IFRS13 ثلاث مستويات للقيمة العادلة، ويبين التسلسل الهرمي لمستويات القيمة العادلة مدى اعتماد القياس المستخدم على مدخلات السوق، من خلال ما سبق يمكن القول أن القيم العادلة في المستوى الأول والثاني تعتمد بشكل أساسي على المدخلات التي يمكن رصدها فهي مبنية على معطيات السوق وهذا يعتبر قياساً حيادياً لأنه لا يخضع للتقدير الشخصي، أما القيم العادلة التي في المستوى الثالث فهي تعتمد بشكل أساسي على افتراضات الإدارة التي لا يمكن دعمها بالمدخلات القابلة للرصد في الأسواق وبالتالي هي أقل حيادية لأنها تعتمد بشكل كبير على التقديرات الذاتية مما يجعلها أكثر عرضة للتلاعب (BESSONG & CHARLES, 2012, p. 142).

-**الخلو من الخطأ:** يعني الخلو من الخطأ أنه لا يوجد أخطاء، أو حذف في وصف الظاهرة، وأنه قد أختير وطبق الإجراء المستخدم لإنتاج المعلومات التي يتم التقرير عنها بدون أخطاء في الإجراء. في هذا السياق، لا يعني الخلو من الخطأ الدقة الكاملة في جميع الجوانب (الإطار المفاهيمي، 2019).

إن احتمال ارتكاب الأخطاء عند تقييم الأصول الثابتة غير المالية بالقيمة العادلة أعلى مما هو عليه من تطبيق التكلفة التاريخية، ويحدث هذا في ظل غياب الأسواق النشطة للأصول المراد تقييمها، وفي هذه الحالة يتم استخدام التقديرات التي لا يمكن رصدها في الأسواق مما يجعلها أكثر عرضة للخطأ (ADRIÁN & NEBOT , 2014).

III. 2 الخصائص النوعية المعززة

أ) القابلية للمقارنة

تعد القابلية للمقارنة الخاصية النوعية التي تمكن المستخدمين من تحديد وفهم أوجه التشابه والاختلافات بين البنود، بخلاف الخصائص النوعية الأخرى، لا ترتبط القابلية للمقارنة ببند واحد تتطلب المقارنة بندين اثنين على الأقل، رغم أن الثبات يرتبط بالقابلية للمقارنة، إلا أنهما مختلفان، فالثبات يشير إلى استخدام الطرق نفسها للبنود نفسها، إما من فترة إلى فترة داخل المنشأة المعدة للتقرير، أو في فترة واحدة عبر المنشآت. تعد القابلية للمقارنة الهدف أما الثبات فهو يساعد على تحقيق هذا الهدف (الإطار المفاهيمي، 2019).

يتم الاعتراف بالأصل الثابت الغير مالي لحظة دخوله للمنشأة أول مرة بالتكلفة وفي نهاية السنة يتم تقييمه بأحد النموذجين سواء بنموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم، إن استمرار المنشأة في استخدام نموذج التكلفة من فترة إلى أخرى يحقق لها نوع من الثبات في استخدام طرق التقييم وهذا ما يعزز من قابلية المقارنة للبيانات المالية مما يجعلها مفيدة للمستخدمين، ويتحقق هذا في البيئة التي تتسم بنوع من الاستقرار الاقتصادي، لكن في ظل التضخم الذي قد يتعرض له الاقتصاد و استمرار ارتفاع المستوى العام للأسعار يصبح الثبات والاستمرار في تطبيق نموذج التكلفة التاريخية لا معنى له في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة خاصة مع هذا النوع من الأصول والذي يتأثر حتى مع النسب الصغير من التضخم التي تتراكم مع مرور السنوات و يرجع هذا إلى مدة الحياة الطويلة التي تتميز بها (سالم عبد الله و يوسف محمد، 2006، صفحة 631)، وبالتالي يمكن أن تعيق مقاييس التكلفة التاريخية إمكانية المقارنة من خلال الفشل في تحديد أوجه التشابه بين العناصر المتشابهة وعدم التمييز بين العناصر المختلفة مثل الأصول التي تم اقتنائها في فترات مختلفة مع اختلاف القوة الشرائية للنقود، وينطبق هذا التحليل على الوحدة المحاسبية في إجراء مقارنات لفترات محاسبية مختلفة أو المقارنة مع الوحدات المحاسبية الأخرى والتي تملك أصول مشابهة (الحياي، 2007، صفحة 70).

يؤدي استخدام القيمة العادلة إلى تحسين إمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية عندما تتوفر الأسواق النشطة، إن القيمة العادلة تعتمد على سوق الأصل نفسه وليس في سياق الكيان الذي يمتلكه ويؤدي استخدام سمة قياس واحدة على تقليل الاختلافات بين الشركات مما يعزز إمكانية مقارنتها، تنشأ مشاكل القيمة العادلة عند عدم توفر الأسواق النشطة وعندها تلجأ المنشآت إلى استخدام نماذج التقييم الذاتية لتقدير القيمة العادلة وفي ظل هذه الظروف تكون قابلية المقارنة بين المعلومات موضع تساؤل، حيث يمكن أن تختلف القيم العادلة لنفس الأصل عبر المنشآت (Wang , 2012, p. 19).

ب) القابلية للتحقق

وتعني القابلية للتحقق أنه بإمكان مراقبين مختلفين، على قدر من المعرفة ومستقلين، التوصل إلى إجماع رغم أنه ليس من الضروري أن يكون اتفاقاً كاملاً، على أن وصفاً معيناً هو تعبير صادق، يمكن أن يكون التحقق مباشراً، أو غير مباشر. يعنى التحقق المباشر التحقق من مبلغ، أو تعبير آخر من خلال الملاحظة المباشرة، على سبيل المثال، من خلال عد النقد. ويعنى التحقق غير المباشر فحص المدخلات لنموذج أو معادلة، أو أسلوب آخر (الإطار المفاهيمي، 2019).

يرى مؤيدوا التكلفة التاريخية نموذج التكلفة بأنه قياس موضوعي، حيث أنه تسجل التكلفة الأصلية لعنصر ما عند شراؤه ويتم دعمها بأدلة وثائقية مستقلة مما يجعلها سهلة التشغيل بالنسبة للمحاسبين لتسجيل البيانات ولا مجال للتلاعب بها وأسهل على المدقق فحصها (ROSEMARY , 2019, pp. 3-4)، لكن هذا ليس الحال دائماً فهناك حالات لا يمكن التحقق منها بسهولة مثل التبرعات و الأصول المنشأة ذاتياً حيث يتكون جزء منها من المواد المدعومة بالتكاليف الفعلية المتكبدة أما الجزء المتبقي فيتكون من مجموعة من العناصر المقدره ذاتياً مثل التكاليف غير المباشرة والتي لا يمكن دعمها بمستندات (Herrmann, , Shahrokh , & Saudagaran, 2006, p. 51).

ج) توفير المعلومة في الوقت المناسب

يعنى توفير المعلومات في الوقت المناسب إتاحة المعلومات لصانعي القرار في الوقت المناسب لتكون قادرة على التأثير على قراراتهم، وبشكل عام كلما كانت المعلومات قديمة كلما كانت أقل فائدة، وبالرغم من ذلك قد تتصف بعض المعلومات بأنها موفرة في الوقت المناسب بعد فترة طويلة من نهاية فترة التقرير، نظراً لأنه على سبيل المثال قد يحتاج بعض المستخدمين لتحديد وتقدير الاتجاهات (الإطار المفاهيمي، 2019).

ت) القابلية للفهم

إن تصنيف وعرض المعلومات بشكل واضح وموجز يجعلها قابلة للفهم، تعد بعض الظواهر معقدة بشكل متأصل ولا يمكن جعلها سهلة للفهم، حيث تُعد التقارير المالية للمستخدمين الذين هم على قدر معقول من المعرفة بالأعمال والأنشطة الاقتصادية، والذين يستعرضون المعلومات ويحللونها بقدر من العناية. أحياناً، قد يحتاج المستخدمون، المطلعون والجادون، إلى الحصول على مساعدة مستشار لفهم معلومات عن ظواهر اقتصادية معقدة (الإطار المفاهيمي، 2019).

إن أكثر ما تتميز به التكلفة التاريخية هي البساطة وسهولة التشغيل، فمستخدموا المعلومة المالية لا يحتاجون مهارات عالية لفهمها على عكس القيم العادلة التي تتطلب معرفة محددة لفهمها وتحليلها قد لا تتوفر لدى المستخدمين العاديين خاصة النماذج المعقدة التي تستخدم في تحديدها (Wang , 2012, p. 22).

IV. دراسة حالة شركة " ايبيرال "

بعد عرضنا لمختلف أنواع الأصول الثابتة غير المالية ونماذج تقييمها وكيفية المحاسبة عليها وعرض الحجج النظرية المختلفة لمزايا وعيوب كل نموذج، سنقوم من خلال هذا المحور بعرض حالة واقعية لعملية إعادة تقييم الأصول الثابتة غير المالية وهي حالة شركة " ايبيرال " الجزائرية، وإسقاطها على المعيار المحاسبي الدولي IFRS13.

1.IV سيرورة عملية إعادة التقييم

تمت عملية إعادة التقييم هذه على مستوى شركة " ايبيرال "، وهي شركة ذات أسهم تابعة لمجمع صيدال، وتتمثل المهام الرئيسية للشركة في تصنيع الأدوية الجنيصة واستيراد وتوزيع الأدوية المستخدمة في الطب البشري.

وقد قامت الشركة بإعادة التقييم في نهاية سنة 2011 و شملت على نوعين من الأصول الثابتة غير المالية تتمثل في كل من المباني و الآلات، وقد أشرف على هذه العملية مقيمين محترفين مستقلين عن الشركة بحيث اعتمدوا على نماذج مختلفة لتحديد القيمة العادلة لكل نوع وفيما يلي سنقوم بعرض عينة عن كل فئة أعيد تقييمها.

2.IV عملية إعادة تقييم المباني

تمت عملية إعادة تقييم المباني من قبل المركز الوطني لهندسة البناء "CNIC" ولتحديد القيمة العادلة للمباني تم الاعتماد على كل من مرجع متوسط الأسعار المطبق في سوق العقارات و معامل ترجيح محسوب على أساس درجة التقادم (حالة وجودة الصيانة)، وسنقوم بعرض عينة من المباني المعاد تقييمها والتي تتمثل في مبنى " جناح التخزين والتكليف" ويمكن تلخيص المعلومات الخاصة بهذا المبنى من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 02 : جناح وحدة التخزين والتكليف

تاريخ الحياة	تكلفة الحياة	معدل الاهتلاك	قسط الاهتلاك	مجمع الاهتلاك	القيمة المحاسبية الصافية
2004/05/31	35 270 400	2.5%	881760	6686680	28583720

المصدر: التقارير المالية لشركة " ايبيرال "

من خلال نتائج التشخيص بالإضافة إلى مرجع متوسط الأسعار المطبق في سوق العقارات. و بناء على هذا، فإن تقدير سعر المتر المربع في هذا الجناح كان بقيمة 140 000 دج/م²، المبنى في حالة جيدة جدا، تم تجديده وفقا للمعايير الدولية السارية، و بالتالي تم تطبيق معدل ترجيح يقدر ب 1 %، أخذا بعين الاعتبار درجة التقادم المقدرة بأنها ضعيفة جدا، و تم تحديد قيمته العادلة كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم 03 : قياس القيمة العادلة لجناح التخزين و التكييف

معدل الترجيح	تكلفة المبنى المراد تقييمه	المساحة بالمتر المربع	متوسط السعر للمتر المربع	
	93 520 000	668 .00	140 000	
% 1	935 200			التقادم
	92 584 800			التكلفة المقدرة للمبنى

المصدر: تقرير التقييم للمركز الوطني لهندسة البناء "CNIC"

بعد تحديد القيمة العادلة لجناح التخزين والتكييف ولتحديد فارق إعادة التقييم، يمكن تلخيص عملية إعادة التقييم لهذا المبنى من

خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 04 : تحديد فارق إعادة التقييم لجناح التخزين والتكييف

نسبة الفارق	فارق إعادة التقييم	القيمة العادلة	القيمة المحاسبية الصافية
%223	+ 64001080	92 584 800	28583720

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير التقييم

من خلال الجدول السابق يتبين أن القيمة العادلة لجناح التخزين والتكييف زادت بمقدار 223% عن القيمة المحاسبية الصافية وهذا

يعكس مدى ارتفاع أسعار هذا النوع من الأصول الثابتة في السوق ويعكس أيضا مدى انحراف القيمة المحاسبية الصافية عن القيمة الحقيقية

وحجم أثرها على التقارير المالية للشركة.

3.IV عملية إعادة تقييم الآلات والمعدات

تمت عملية التقييم من قبل مؤسسة الخبرة و المراقبة التقنية (BECTIM) وتم تحديد القيمة العادلة عن طريق التشخيص والمعاينة وتم

تقدير معدل يعكس مدى كفاءة التشغيل و تقادم التثبيت ويجب التنويه على أنه عملية إعادة هذه، قد تمت بعملة الأورو. و سنقوم بعرض

عينة من هذه التثبيتات وهي آلة من نوع " Blistéreuse " التي تمت حيازتها في 2007 بقيمة 490794.00 أورو وكان سعر صرف

الدينار بالأورو 94.99 أي ما يعادلها 49781468.00 دج ويمكن تلخيص المعلومات الخاصة بهذه الآلة في الجدول التالي:

الجدول رقم 05 : المعلومات المحاسبية لآلة " Blistéreuse "

القيمة المحاسبية الصافية	مجمع الاهتلاك	قسط الاهتلاك	معدل الاهتلاك	تكلفة الحيازة	تاريخ الحيازة
27 379 807	22 401 660	7 467 220	% 15	49 781 468	2007/01/31

المصدر: التقارير المالية لشركة " ابييرال "

من خلال نتائج التشخيص و معاينة الآلة تم تقدير معدل تقادم الآلة بنسبة ب 7 % ، وتم تحديد القيمة العادلة كما يلي :

الجدول رقم 06 : قياس القيمة العادلة لآلة " Blistéreuse "

القيمة العادلة بالدينار	سعر الصرف في 2011	القيمة العادلة بالأورو	معدل التقادم	تكلفة الحيازة بالأورو
44 400 624	102.16	456438.42	% 7	490794

المصدر: تقرير التقييم لمؤسسة الخبرة و المراقبة التقنية (BECTIM)

بعد تحديد القيمة العادلة لجناح التخزين والتكليف ولتحديد فارق إعادة التقييم، يمكن تلخيص عملية إعادة التقييم لهذا المبنى من

خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 07 : تحديد فارق إعادة التقييم لآلة " Blistéreuse "

القيمة المحاسبية الصافية	القيمة العادلة	فارق إعادة التقييم	نسبة الفارق
27 379 807	44 400 624	+17 020 817	62%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير التقييم

من خلال الجدول السابق يظهر أن القيمة العادلة لهذه الآلة قد زادت بنسبة 62% عن قيمتها المحاسبية الصافية، ويرجع هذا إلى

نسبة معدل التقادم الضئيلة وأيضاً بسبب تطور سعر الصرف بين تاريخ الحيازة و تاريخ إعادة التقييم.

4.IV تقييم نماذج القيمة العادلة المستخدمة في إطار المعيار المحاسبي الدولي IFRS13:

(أ) نموذج قياس القيمة العادلة للمباني

تمثلت مدخلات هذا النموذج في قياس القيمة العادلة في متوسط الأسعار المطبق في سوق العقارات و اعتمد المقيمون مدخل التكلفة لتحديد التكلفة الاستبدالية للأصل عبر تطبيق معدل ترجيح، من خلال ما سبق وحسب تعريف القيمة العادلة و المادة الملحقه في المعيار المحاسبي الدولي IFRS13 والتي تنص على أن "المبنى المحتفظ به والمستخدم. يكونُ مدخل المستوى 2 هو السعر للمتر المربع من المبنى (مضاعف تقويم) المشتق من بيانات السوق التي يمكن رصدها، على سبيل المثال، المضاعفات المشتقة من أسعار في معاملات مرصودة تنطوي على مبانٍ قابلة للمقارنة (أي مشابهة) في مواقع مشابهة." (IFRS 13، 2019 الفقرة (ز) من الملحق). فإن القيمة المنتجة وفقا لهذا النموذج هي قيمة عادلة من المستوى الثاني، لاعتمادها في الأساس على الأسعار المعلنة في السوق للأصول المشابهة والتي تعكس افتراضات المشاركين في السوق وبالتالي هي "سعر خروج"، ويعد هذا القياس حيادي و موثوق الى حد ما مما يسمح بإنتاج معلومات مالية مفيدة وملائمة ما يعكس القيم الحقيقية لهذه الأصول.

ب) نموذج قياس القيمة العادلة للآلات

تمثلت مدخلات هذا النموذج في معدل التقادم المحدد من قبل المقيمين بعد تشخيص ومعاينة هذه التثبيتات، وتطور سعر صرف الأورو بين فترة الحياة وفترة إعادة التقييم، ووفقا لتعريف المعيار المحاسبي الدولي IFRS13 للقيمة العادلة فإن القيمة المنتجة حسب هذا النموذج فإن القيمة تمثل التكلفة الحالية التي يمكن أن تدفعها المنشأة للحصول على أصول مماثلة و لا تعكس افتراضات المشاركين في السوق و تمثل هذه القيمة "سعر دخول" وبالتالي فالمدخلات المستخدمة في هذا النموذج لا تصنف ضمن المدخلات القابلة للرصد ولا المدخلات الغير قابلة للرصد لأن القيمة العادلة في الأساس هي "سعر خروج"، صحيح أنه هذه تمثل قيمة جارية ولكنها ليست قيمة عادلة، ومن خلال ما سبق فإن هذا القياس غير موضوعي لإعتماده على التقديرات الذاتية للمقيمين مما يجعلها محل شك في مصداقيتها وتمثيلها للواقع الحقيقي لقيم هذه الأصول.

V. النتائج ومناقشتها

بعد عرضنا لنماذج تقييم الأصول الثابتة غير المالية في ظل المعايير الدولية للتقرير المالي و إيضاح كيف يمكن أن يؤثر استخدام كل نموذج على جودة المعلومات المالية، ومن خلال هذا يمكن تلخيص نتائج الدراسة كالآتي:

- يسمح نموذج التكلفة التاريخية بعرض صادق للتقارير المالية و هذا عبر تحقيقه للحيدانية وموثوقية القياس والقابلية للتحقق مما يسمح بتوليد معلومات مفيدة لمستخدمي المعلومات المالية، لكن على الرغم من كل ما يمتاز به هذا النموذج إلا أنه تظهر العديد من المشاكل عند استخدامه في تقييم الأصول الثابتة غير المالية و من أكبر هذه المشاكل نجد مشكلة التضخم وهذا بسبب مدة الحياة الطويلة التي تمتاز بها مما يجعلها أكثر تأثراً حتى بالمستويات الصغيرة للتضخم مما يسبب تشوهات في قيم البيانات المحاسبية ويجعلها بعيدة عن الواقع الحقيقي للمنشأة، وفي ظل هذه الظروف تصبح موضوعية ومصداقية التكلفة التاريخية لا معنى لها في تحقيق فائدة المعلومات المالية ما يجعلها غير ملائمة لاستخدامها في اتخاذ القرارات.
- توفر المعايير الدولية للتقرير المالي نموذجين لتقييم الأصول الثابتة الغير مالية تتمثل في كل من نموذج التكلفة ونموذج القيمة العادلة ما يسمح للمنشأة اختيار النموذج الأمثل لتقييم هذه الأصول وذلك تبعاً للظروف الاقتصادية التي تواجهها.
- إن المعيار المحاسبي الدولي IFRS13 بمفهومه للقيمة العادلة يسمح بتطبيق أسهل وتعريف أوضح من خلال ما يوفره من توجيهات لاستخدام القيمة العادلة وكيفية الحكم على جودة القيمة العادلة عبر التسلسل الهرمي لمستويات القيمة العادلة وينطبق هذا خاصة على الأصول الثابتة الغير مالية، على عكس التعريف السابق الذي يشوبه العديد من الغموض والتعقيدات.

إشكالية تقييم الأصول الثابتة غير المالية: التكلفة التاريخية أم القيمة العادلة ؟ - دراسة حالة -

- إن استخدام القيمة العادلة في مستوياتها الأول و الثاني يسمح بإنتاج معلومات مالية ملائمة وتعبر بصدق عن الوضعية الحقيقية للمنشأة مما يساعد مستخدمي المعلومة المالية في ترشيد قراراتهم، ويرجع هذا لاعتمادها في الأساس على الأسعار المعلنة في الأسواق.
- تعتمد القيمة العادلة في مستوياتها الثالث في الأساس على المدخلات الغير قابلة للرصد والتي تتمثل في التقديرات الذاتية للمقيمين بسبب غياب الأسواق الخاصة بالأصول المراد تقييمها، وهذا ما يجعل القياس غير حيادي مما يثير الشكوك لدى مستخدمي المعلومات حول مدى مصداقية المعلومات المنتجة، وهذا راجع للأهداف التي يمكن أن تستخدم فيه، فغالبا ما تستخدم في التلاعب في وضعية المركز المالي للمنشأة أو إدارة الأرباح لتحسين الصورة المالية للمنشأة.
- تظهر مشاكل القيمة العادلة في حالة غياب الأسواق، خاصة بعض أنواع الأصول غير المالية مثل الأصول غير الملموسة وآلات ومعدات الصناعات الخاصة وهذا ليس فقط في الدول النائية بل حتى في الدول المتقدمة مما يتيح المجال للقيام بالتلاعب بالمعلومات لتحقيق أهداف خاصة أو لتضليل مستخدمي المعلومات المالية.
- إن غياب الأسواق النشطة يمثل المعوق الأكبر لعدم تطبيق القيمة العادلة في الاقتصاديات الناشئة، لكن مع ذلك يمكن تطبيق نموذج القيمة العادلة على أنواع معينة من الأصول الثابتة غير المالية خاصة الملموسة منها مثل الأراضي والمباني وذلك عبر قياسات القيمة العادلة من المستوى الثاني والتي تعتمد أسعار الأصول المشابهة في الأسواق النشطة أو أسعار الأصول المطابقة أو المشابهة في الأسواق غير النشطة، صحيح أن قياسات القيمة العادلة في مستوياتها الثاني تولد معلومات أقل موثوقية من التكلفة التاريخية لكن يعتبر البديل الأمثل في ظل معدلات التضخم المرتفعة التي تتميز بها الاقتصاديات الناشئة.

على ضوء نتائج الدراسة يمكن طرح التوصيات التالية:

- يجب على مجلس معايير المحاسبة توفير المزيد من الارشادات حول تطبيق القيمة العادلة على جميع أنواع الأصول الثابتة غير المالية من خلال توفير نماذج قياس القيمة العادلة في حالة غياب الأسواق النشطة.
- ضرورة التخلي عن تعريف القيمة العادلة للنظام المحاسبي المالي الذي يشوبه الغموض و تبني المعيار IFRS13 الذي يوفر مفهوم أوضح ويحدد مستويات ومدخل لقياس القيمة العادلة، ما يساعد الشركات في تطبيق نموذج إعادة التقييم في ظل التضخم الذي تشهده البيئة الجزائرية.
- توفير افصاحات كافية للمستخدمين بشأن الطرق والنماذج المستخدمة في قياس القيمة العادلة في حالة تطبيق نموذج إعادة التقييم، مما يتيح لهم تقييم محتوى وجودة تلك المعلومات .

- الإحالات والمراجع

- الأصول غير الملموسة 38 IAS. (2019). المعايير الدولية للتقرير المالي.
- الإطار المفاهيمي. (2019). المعايير الدولية لتقرير المالي.
- العقارات الاستثمارية 40 IAS. (2019). المعايير الدولية للتقرير المالي.
- العقارات الآلات والمعدات 16 IAS. (2019). المعايير الدولية للتقرير المالي.
- ح موسوي. (2016). محاسبة القيمة العادلة. مجلة المحاسب المجاز.

-
- جلس سالم عبد الله، و جريوع يوسف محمد. (2006). تأثير استخدام أساس التكلفة التاريخية في إعداد القوائم المالية في ظل التضخم المالي وموقف المراجع الخارجي من هذه الظاهرة. مجلة الدراسات والبحوث التجارية.
 - حماد طارق عبد العال. (2009). دليل استخدام معايير المحاسبة. الدار الجامعية.
 - قياس القيمة العادلة IFRS 13. (2019). المعايير الدولية للتقرير المالي.
 - كيسو دونالد، و ونجانند جيري . (2014). المحاسبة المتوسطة. (حجاج أحمد حامد، المترجمون) دار المريخ.
 - وليد ناجي الحيايبي. (2007). المحاسبة المتوسطة. منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك.
 - ADRIÁN , M., & NEBOT , S. (2014). *FAIR VALUE versus HISTORICAL COST VALUATION FOR NON FINANCIAL FIXED ASSETS: HOW IS FINANCIAL INFORMATION AFFECTED?* Retrieved 03 05, 2021, from <http://repositori.uji.es>
 - BESSONG, P., & CHARLES, E. (2012). COMPARATIVE ANALYSIS OF FAIR VALUE AND HISTORICAL COST ACCOUNTING ON REPORTED PROFIT:A STUDY OF SELECTED MANUFACTURING COMPANIES IN NIGERIA. *Research Journal of Finance and Accounting, Volume 03*(Issue 8).
 - Guni , C. (2017). Accounting in Historical Costs – since when and until when? *Economic Sciences Series, Volume XVII*(Issue 1).
 - Herrmann , D., & Inoue, T. (2003). The Sale of Assets to Manage Earnings in Japan. *Journal of Accounting Research, Volume 41*(Issue 1).
 - Herrmann, , D., Shahrokh , M., & Saudagaran, W. (2006). The quality of fair value measures for property, plant, and equipment. *Accounting Forum 30*.
 - ROSEMARY , O. (2019). FAIR VALUE ACCOUNTING AN ALTERNATIVE TO HISTORICAL COST ACCOUNTING: FOR WHAT PURPOSE? *Contemporary issues in accounting and finance*.
 - Wang , H. (2012). *The Decision Usefulness of Fair Value Accounting in the Debt Market. doctoral thesis, the Department of Accounting. Montreal, Quebec, Canada.*
 - Thomas Jeanjean, la Just valeur, encyclopédie de comptabilité et contrôle de gestion et audit, Economica Edition, 2 Edition.